

الغنوشي في المكان الخطأ

فاروق يوسف
كاتب عراقي



إمّا أن ينسحب راشد الغنوشي من رئاسة مجلس النواب التونسي، وإمّا أن يُقال عن طريق سحب الثقة منه. عن طريق ذلك الحل تسعى أحزاب تونس الممثلة في المجلس إلى تصحيح خطئها الذي ارتكبته في لحظة عمى سياسي. فلا يكفي رفض منح الثقة لحكومة الحبيب الجملي لإسقاط هيمنة حركة النهضة على القرار السياسي بل والحياة السياسية في تونس. لا يكفي أن تكون حركة النهضة معزولة في مجلس النواب، بحيث لا يقف معها أحد في ما تنوي أن تفتحه من تشريعات من شأنها أن تقضي على آمال الشعب التونسي في الحياة الحرة الكريمة.

فزعيم الحركة يمكنه من خلال منصبه أن يقوم بإفعل قد تؤدي إلى إخراج تونس أو تورطها في محاور هي في غنى عنها.

لم يكن الغنوشي في حاجة إلى الاعتراف بأسرار علاقته المتينة بقطر وتركيا. وهو إذ يتحرك في الاتجاهين فإن له أسبابه الإخوانية المبيّنة. راشد الغنوشي هو جسر إخواني في تونس، وإذا ما كان الرجل قد اعتبر اقتراب تركيا من تونس من خلال تورطها في الحرب الليبية نوعاً من حسن الحظ، فذلك في الواقع حدث ينطوي على الكثير من سوء الحظ.

فحين يذهب الغنوشي للقاء اردوغان مديعاً أنه فعل ذلك من أجل تهنئة الرئيس التركي بمناسبة دخول تركيا نادي صانعي السيارات، فإن تلك الكذبة إنما تكشف عن وجهه الحقيقي، الإخواني المتعالي على الشعب والمستخف بالدولة.

ذلك حدث يجب أن يتعرّض الغنوشي بسببه إلى المساءلة التي لا بد أن تنتهي إلى عزله ومراجعة أوراقه وأوراق حركته.

الغنوشي الذي يمتلك قدرة على صنع إنشاء بلغ هو في الحقيقة لا يملك مشروعاً خديماً واضحاً. ما لديه يذكر به "غرغرات" الإخواني السوداني حسن الترابي، مع إضافة مجموعة من الجمل الجاهزة التي تتعلق بالديمقراطية التي لا يؤمن بها. وإذا ما كان الرجل قد اعتبر اقتراب تركيا من تونس من خلال تورطها في الحرب الليبية نوعاً من حسن الحظ، فذلك في الواقع حدث ينطوي على الكثير من سوء الحظ.

الغنوشي الذي يمتلك قدرة على صنع إنشاء بلغ هو في الحقيقة لا يملك مشروعاً خديماً واضحاً. ما لديه يذكر به "غرغرات" الإخواني السوداني حسن الترابي، مع إضافة مجموعة من الجمل الجاهزة التي تتعلق بالديمقراطية التي لا يؤمن بها.

وإذا ما كان الرجل قد اعتبر اقتراب تركيا من تونس من خلال تورطها في الحرب الليبية نوعاً من حسن الحظ، فذلك في الواقع حدث ينطوي على الكثير من سوء الحظ.

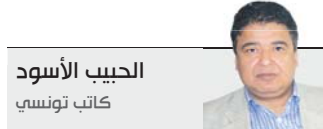
وكانت تفاعلات كل الأطراف السياسية محكومة بالتوجس من هذا التفكير النعفي النهضوي. تعطلت المشاورات وتفشّت قريحة الجملي على حكومة "كفءات مستقلة"، لكن مبتكر الجملي كان انحناء تكتيكي يبتغي مرور عاصفة ذات نتائج استراتيجية.

كان يسود الساحة السياسية التونسية طيلة الأيام السابقة لجلسة المصادقة على الحكومة إجماع على التشكيك في "استقلالية" الجملي وحكومته، وقررها من البرامج وافقها للكفاءات. المفارقة التي سبقت يوم التصويت، أن النهضة نفسها، التي جاعت بالجملي وباركت حكومته وعقدتها بالعود وسوّقت أنها بديل للفراغ، دعت مجلس شوراهما لتداول أمر البت في التصويت للحكومة من عدمه. والمثير أن ما رشح من الاجتماع المغلق يفيد بوجود أصوات نهضوية كثيرة كانت تحفظ على منجز الجملي الذي يتهدد بعرضه على نواب الشعب.

وعلى ذلك كان سقوط حكومة الجملي بفارق أصوات كبير منتظراً ومتوقفاً، على الرغم من كل المناورات التي جاهدت النهضة لتنفيذها في أروقة المجلس، وهنا اكتسب السؤال



تركيا وازدواجية المواقف بين سوريا وليبيا



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لا يكاد يمر يوم دون أن تصدر تصريحات رسمية عن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان أو عن وزير خارجيته أو وزير دفاعه أو أحد مستشاريه، لتصبّ في منحنى واحد، وهو أن قرار التدخل العسكري في ليبيا ينطلق من أن حكومة فايز السراج معترف بها دولياً، وهي التي تمثل بلدها في الأمم المتحدة، وبالتالي فإن دعمها ينسجم مع الشرعية الدولية. أما الجيش الوطني الليبي الذي يحظى بالدعم الشعبي، وينبثق عن سلطة مجلس النواب المنتخب والمعترف به دولياً، ويبسط نفوذه على أكثر من 90 بالمئة من مساحة البلاد، ويضم حوالي مئة ألف مقاتل يتوزعون على جيوش البر والبحر والجو، فهو في نظر نظام انقرض مجرد ميليشيات.

إذا كانت المسألة مسألة شرعية دولية، كما يقول اردوغان، فإن النظام السوري لا يزال الممثل الشرعي لبلاده في نظر العالم بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لكن النظام التركي يتعامل مع حكومة مؤقتة تدار من بلاده، يعترفها الممثل الشرعي للشعب السوري، ومع ميليشيات يطلق عليها اسم الجيش الوطني السوري، يستعملها في الإبقاء على الفوضى في أجزاء شاسعة من البلاد، ويعتمد عليها في حربه ضد الأكراد، ثم يرسل منها مرتزقة للقتال إلى جانب حلفائه في ليبيا.

فهل يستطيع اردوغان تفسير هذه الازدواجية؟ كيف يقنعنا بأنه مع حكومة السراج لأنها معترف بها دولياً، بينما هو يدعم حكومة مؤقتة في شمال سوريا غير معترف بها من أي نظام آخر غير نظامه، بل ويدعم حكومة أخرى في شمال قبرص لا يعترف بها أحد سواه، وقد تم فرضها على الأرض بقوة السلاح عندما غزت تركيا الشمال القبرصي في يوليو 1974؟ إن الشيزوفرينيا السياسية التي يعاني منها اردوغان تصبح حالة طبيعية إذا أدركنا أن الدفاع عن ميليشيات حكومة السراج وتبني ميليشيات شمال سوريا يصبان في سياق واحد هو خدمة المشروع التوسعي العثماني الجديد تحت غطاء جماعة الإخوان وحلفائها ممن لا يعترفون بالوطن والوطنية، ولا بالدولة وسيادتها، ويتجاوزون قيم الانتماء إلى الوطن نحو وهم الانتماء لمشروع الخلافة الذي يحاول اردوغان إحيائه لجعل منه إطاراً عقائدياً لإعادة تشكيل الطموح الإمبراطوري القومي الطوراني على حساب العرب.

ولا بأس أن يتحدث اردوغان عن حقوق ثقافية لليبيين أو سوريين منحدرين من أصول تركية أو عثمانية، لكنه بالمقابل لا يعترف بحقوق الأكراد سواء كانوا في بلاده أو في دول الجوار، ولا يرى مانعاً من شن هجمات عسكرية على مدينتهم وقراهم وتجمعاتهم، فالقضاء عليهم بالنسبة له واجب قومي ووطني ملقى على عاتقه.

وكذلك هو اردوغان الذي يعلم حلفاءه من الإسلاميين في البلاد العربية كيف يتقبلون على دولهم الوطنية وعلى زعاماتهم التاريخية المتهمه لديهم بالعلمانية وعدم اعتماد الشريعة، بينما يرفع في كل مكاتبه وقصوره صور الزعيم مصطفى كمال أتاتورك مؤسس العلمانية في تركيا، احتراماً منه لتاريخ بلاده، مقابل ازدرائه تاريخ الآخرين.

وهو نفسه الذي تعامل مع تنظيمات داعش والقاعدة وكل تفرعات الإرهاب، وفتح أبواب بلاده لاستقبال الإيهابيين وترميرهم نحو العراق وسوريا، ثم إعادة

إسرائيل على جميع الأصعدة بما في ذلك العسكرية والأمنية منها، ولا يستطيع قطع علاقاته الدبلوماسية مع تل أبيب، ولا حتى الامتناع عن استقبال السواح الإسرائيلييين، أو وقف تجارته معهم، ولا التخلي عن مشاريع التصنيع الحربي التي تنفذها بلاده مع عتاة الصهاينة.

وهو الذي ينتقد موقف الشعب المصري من الإخوان الذين سعوا إلى الانقلاب على دولته، في حين قام بقمع مئات الآلاف من الأتراك بزعم محاولتهم الانقلاب على نظامه، فالشعوب لا تعني شيئاً للحاكم بامر العلماني أمام مصلحة النظام وعقيدة الحزب ومشروع التقول والتوسع الذي يتزعمه في المنطقة.

ومن يتابع هذه الأيام عملية نقل إرهابيي شمال سوريا إلى غرب ليبيا لتتسليهم كمرتزقة في ميليشيات فايز السراج، يدرك طبيعة اردوغان ونظامه. فالقضية لا تتعلق بشرعية أو قانون أو دين أو مبدأ، وإنما بمصالح جماعة تتعاطى بشعارات الإسلام، لتمارس أشنع الجرائم وأقذر المؤامرات في حق الدول والشعوب، بحثاً عن نفوذ سابق يحاول اردوغان استرجاعه، ليخدم من خلاله مصالح الأسرة التي يريد تكريسها كاسرة مالكة متسلطة في خلافة جديدة، وحزب يعمل على تحويله إلى قوة تجنيد واستقطاب واحتواء للعلماء والإتباع من باعة الأوطان في المنطقة، ونظام يتجاوز طبيعته السياسية ليتحول إلى آلية استعمارية متجاوزة لحدودها الإقليمية، هدفها التمدد والتوسع على حساب الآخرين.

ومهما كانت نتائج المشاورات التي دشنها الرئيس قيس سعيد، بغاية اختيار رئيس جديد للحكومة، فإن حدث مجلس نواب الشعب عزى أسلوب النهضة في التعاطي السياسي مع واقع البلاد. أسلوب يقوم على وضع الشركاء السياسيين بين قوسين، قوس الإيجاب على المشاركة في الحكم بشروطها وبالتالي الاشتراك في تحمل التبعات والنتائج، أو التأميم والتخوين والاتهام بخيانة الأمانة الوطنية واللحظة السياسية الحرجة. حدث الجمعة الماضي دل أيضاً على أنه بالإمكان الانتصار على النهضة بالأساليب السياسية الديمقراطية، إن توفرت عوامل الإرادة والاتفاق على الحد الأدنى الوطني المشترك.

عدم المصادقة على حكومة الجملي لم يخرج حركة النهضة من

انطلاقاً من هذه الحثييات المحيطة بالحدث، يمكن القول إن سقوط الحكومة وعدم نيلها الأغلبية، لم يكن سقوطاً لمشروع الجملي، بل كان عرقلة لمشاريع النهضة التي كان تفكيرها السياسي، التكتيكي والاستراتيجي، لا يرى غير البقاء في الحكم، حتى وإن ضللت قواعدها وخصوصها بإعادة إنتاج الخطوات القديمة وانتظار نتائج مختلفة.



والصوابات السياسية القادمة، بل هو حدث سيفرض عليها التواضع بما يعني أن الائتاء على منطلقات الدين والمقدس والطهرية والمظلومية والشرعية التضالنية، لم يعد مفيداً ولم يعد مجدداً للتوصل إلى نتائج سياسية تنفع الناس وتمتكت في الأرض.

في اليوم التالي لجلسة الجمعة، ذهب رئيس حركة النهضة مسرعاً إلى اسطنبول للقاء الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، ولئن لا نعرف تفاصيل اللقاء أو مفاعيله، إلا أن الربط بين الحدثين جائز في ظل ما يحدث في تونس وفي الجوار وفي الإقليم، وفي ظل الصلات الأيديولوجية والسياسية الوثيقة بين الطرفين الإسلاميين.

كان سقوط حكومة الحبيب الجملي يمثل، في عمقه، سقوط مفصل من مفاصل المشروع النهضوي في تونس، وتداعي قسم من مشاريعها، ولعل إحالة الأمر إلى حكومة الرئيس وما قد تنتج من فرضيات قد تصل إلى فرضية حل البرلمان، ستؤكد عودة النهضة إلى حجمها الحقيقي بعيداً عن الاستنادات الدينية الموازية التي طالما غازلت بها جماهير الناخبين.

سقوط حكومة الجملي.. عودة النهضة إلى الأرض

عبدالجليل معالي
كاتب وصحافي تونسي



في جلسة نواب الشعب التي انعقدت يوم الجمعة الماضي للمصادقة على الحكومة التي اقترحها الحبيب الجملي، كان السؤال المهيمن على عمق الجدل هو: هل كانت الائتلافات الحزبية والسياسية التونسية تريد حكومة تنصدي لمشاكل البلاد، أم كانت تريد فقط حكومة تمرّ؟ سؤال بمثابة الخلفية السياسية التي طبعت الجدل الذي سبق الجلسة ورافقها وأعقب نتائجها.

دخلت حركة النهضة جلسة نواب الشعب ممثلة بما ترتب عن مسار طويل من التفاوض والمشاورات. خاضت النهضة، باعتبارها صاحبة الكتلة الأكبر في البرلمان، مشاورات تشكيل الحكومة بعقلية سياسية مشتتة أولاً من أرضيتها الأيديولوجية، ومستعدة ثانياً من "خوفها" مما ترّوج أنه استئصال قادم. على ذلك كانت تفاوض الخصوم السياسيين لإقناعهم بمشاركتها الحكم، لكنها في عمق التفكير كانت تريد شركاء تحكّم بهم لا تحكّم معهم.

وكانت تفاعلات كل الأطراف السياسية محكومة بالتوجس من هذا التفكير النعفي النهضوي. تعطلت المشاورات وتفشّت قريحة الجملي على حكومة "كفءات مستقلة"، لكن مبتكر الجملي كان انحناء تكتيكي يبتغي مرور عاصفة ذات نتائج استراتيجية.

كان يسود الساحة السياسية التونسية طيلة الأيام السابقة لجلسة المصادقة على الحكومة إجماع على التشكيك في "استقلالية" الجملي وحكومته، وقررها من البرامج وافقها للكفاءات. المفارقة التي سبقت يوم التصويت، أن النهضة نفسها، التي جاعت بالجملي وباركت حكومته وعقدتها بالعود وسوّقت أنها بديل للفراغ، دعت مجلس شوراهما لتداول أمر البت في التصويت للحكومة من عدمه. والمثير أن ما رشح من الاجتماع المغلق يفيد بوجود أصوات نهضوية كثيرة كانت تحفظ على منجز الجملي الذي يتهدد بعرضه على نواب الشعب.

وعلى ذلك كان سقوط حكومة الجملي بفارق أصوات كبير منتظراً ومتوقفاً، على الرغم من كل المناورات التي جاهدت النهضة لتنفيذها في أروقة المجلس، وهنا اكتسب السؤال